الأمم المتحدة

A/AC.261/IPM/26

الجمعية العامة

Distr.: General
7 December 2001
Arabic
Original: English

الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المخصصة
للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد
بوينس آيرس، ٤-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات

الصين: ورقة مناقشة غير رسمية

١- في أعقاب تطور العولمة الاقتصادية، أخذ الفساد يتفاقم شدة وأصبح يشكّل عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ويعتبر التعاون الدولي أمرا أساسيا لمكافحة الفساد بصورة فعّالة. ولذا ترحب الصين بإعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي مستعدة لأداء دور فعّال في هذا المشروع.

٢- وجريمة الفساد مشكلة تواجه الدول كافة. وتعلّق الدول أهمية فائقة على منع جريمة الفساد وكبحها. ونظرا لتنوّع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والنظم السياسية لشتى الدول، ينبغي لكل دولة أن تتخذ التدابير الوقائية والقمعية المناسبة انطلاقا من ظروفها الخاصة ونظامها القانوني، الأمر الذي سيساعد بدوره على تحسين فعالية الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل مكافحة الفساد. وتقترح الصين الاستفادة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، المرفق الأول) كمرجع لاعداد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد تستلزم الاتفاقية المرتقب إعدادها أن تقوم الدول المتعاقدة، من حيث المبدأ، باتخاذ التدابير لتعزيز الاستقامة والنزاهة في صفوف الموظفين العموميين ولضمان منع أنشطة الفساد والكشف عنها والمعاقبة عليها بصورة ناجعة.

٣- والمشكلة الرئيسية في مكافحة الفساد على الصعيد الدولي هو أنه ما زال يصعب تسليم الهاربين من وجه العدالة الضالعين في جرائم الفساد بعد فرارهم مع عائدات جرائمهم. ويصعب في الوقت نفسه على البلدان التي تقع ضحية للفساد استرداد عائدات هذه الجرائم. وقد أتاحت هذه المشكلة لمرتكبي جرائم الفساد الافلات من العقوبة ومواصلة العيش من عائدات جرائمهم، مما يترك أثرا سلبيا على مكافحة الفساد بل ويؤدي أيضا إلى التشجيع عليه. وتكمن جذور أسباب الحالة المبينة أعلاه في أوجه التباين بين الأنظمة السياسية والقانونية للدول وعدم وجود آلية فعالة للتعاون القضائي. ولذا تتمثل المهمة الأولية لمكافحة الفساد على المستوى الدولي في إقامة التعاون القضائي من أجل ضمان مقاضاة المجرمين، أينما كانوا، ومصادرة عائدات الجريمة وإعادتها إلى البلدان من ضحايا الفساد. وهكذا يمكن

القضاء على الملاذ الدولي للمجرمين. وينبغي للاتفاقية المرتقبة لمكافحة الفساد أن تهدف إلى تعزيز التعاون القضائي الدولي. ومن هذا المنطلق، فانها ستتضمن أحكاما بشأن الولاية القانونية، والمساعدة القضائية، وتسليم المجرمين، ونقل الأشخاص الذين صدرت أحكام بحقهم، وتبادل المعلومات، والبحث عن عائدات الجرائم وضبطها وإعادتها. وفي هذا الخصوص، يمكن الاستفادة أيضا من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كأساس متين للاتفاقية الجديدة.